



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

- الموضوع: مشروع قانون متعلق بزيادة مساهمة الدولة اللبنانية في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
- رقم المرسوم وتاريخه: ٢٧٣ ، ٢٤/٧/٢٠١٤
- الإحالة الى اللجان وتاريخها: المال، الزراعة، ٦/٨/٢٠١٤

أولاً: الملخص

أحال مجلس الوزراء مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى زيادة مساهمة الدولة اللبنانية في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. المشكلة بالنسبة الى البرلمان هي معالجة مسألة سوء التنسيق بين مختلف أجهزة السلطة التنفيذية، خاصة لجهة الاستراتيجيات المتبعة، هذا مع الإشارة الى أهمية المشاركة في أعمال الهيئة المذكورة أعلاه، ومع الاستفادة من تقديماتها.

ثانياً: الخلفية

تمثل مسألة توافر الاعتمادات من أجل استثمارها لأهداف انمائية مشكلة للدولة اللبنانية ولقطاعاتها الانتاجية. وبسبب هذا النقص، ينبغي ايجاد الطريقة الفضلى لاستخدام تلك الاعتمادات، ان لجهة تلبية التزامات لبنان الخارجية، وملاقة احتياجات الوزارات ومن بينها وزارة الزراعة من جهة أخرى. تقوم الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بدور مهم في تفعيل القطاع الزراعي للبلدان العربية وذلك في سبيل تحسين الأمن الغذائي العربي، ولكن فان وزارة الزراعة بحاجة بدورها الى اعتمادات مماثلة. فكيف يمكن التوفيق بين الاثنين؟

ثالثاً: الوقائع

١. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

هي مؤسسة مالية عربية ذات شخصية قانونية دولية واعتبارية مستقلة، تعنى بتوفير الأمن الغذائي للأمم العربية. أسست الهيئة في ١٠/١/١٩٧٦، وأعلن نفاذ اتفاقية الإنشاء والنظام الأساسي في آذار عام ١٩٧٧. لها مقر رئيسي في الخرطوم ومكتب إقليمي في دبي. يكون عضواً في الهيئة كل دولة عربية تساهم في رأس مالها. رأس المال المصرح به ٢٥٥ مليون دينار كويتي، والمدفوع ٤٠١ مليون دينار كويتي تعادل نحو ٤٩٧,٨ مليون دولار. ومن مجالات النشاط الزراعي الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، التصنيع الزراعي، الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي (خدمات ومستلزمات)، الأنشطة المساندة (أبحاث، برامج تنمية، نقل تقانات، تدريب) والتسويق والتجارة البينية العربية. أما مجالات التوظيف المالي فهي الاستثمار في الشركات في شكل مساهمات وقروض وكذلك توظيف فائض السيولة في أسواق المال، ويشمل ذلك السندات والأسهم والودائع.

يعتبر نشاط الاستثمار الزراعي النشاط الرئيسي للهيئة. وقد نص النظام الأساسي - لتحقيق أهدافها - على الهيئة الاعتماد على دراسة وتأسيس الشركات والمساهمة في رؤوس أموالها وتملك الحصص فيها، وذلك بغرض تعبئة الموارد الزراعية والمالية العربية وتوجيهها لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال زيادة الإنتاج وتنمية التبادل الزراعي العربي بين الدول الأعضاء. وقد قامت الهيئة بتأسيس عدد من الشركات الزراعية العاملة في قطاعات الإنتاج النباتي والخدمات الزراعية والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي للمساهمة في توفير الخدمات لصغار المنتجين.

• الموقف المالي للهيئة^١

التفاصيل	مليون دولار
١ رأس مال الهيئة المدفوع	٤٩٧,٨ مليون دولار كما في ٢٠١٤/١/١
٢ إجمالي الاستثمارات في الشركات	٢٨٣
٣ إجمالي حقوق الدول الأعضاء	٦٢٢,٥
٤ إجمالي الأرباح الموزعة للدول الأعضاء	٤٩٤
٥ نسبة الأرباح الموزعة من رأس المال المدفوع	٩٩%

وزعت الهيئة نحو ٤٩٤ مليون دولار كأرباح لمساهميها، تمثل نسبة ٩٩% من رأس المال المدفوع. وبالرغم من إتباع الهيئة لسياسة توزيع الأرباح هذه فإن حقوق المساهمين بلغت ١٧٦ مليون دينار كويتي الأمر الذي يعكس المركز المالي المتين للهيئة.

وفيما يلي عرض لمجمل نشاط الاستثمار الزراعي:^٢

أ. قطاع التصنيع الزراعي:

يتكون من ثلاثة قطاعات وهي: السكر، الزيوت، التصنيع والخدمات الزراعية:

^١ موقع الهيئة على شبكة الانترنت.

^٢ المصدر السابق.

← قطاع السكر:

- شركة سكر كنانة- السودان.
- شركة سكر النيل الأبيض- السودان.
- شركة الفيوم لصناعة السكر- مصر.

← قطاع الزيوت:

- الشركة العربية السودانية للزيوت- السودان.
- الشركة الأهلية للزيوت- سوريا.
- شركة أقروزيتاكس- تونس.

← قطاع تصنيع وخدمات زراعية:

- الشركة العمانية الأوروبية للصناعات الغذائية- عمان.
- شركة منافذ الحبوب- المغرب.
- الشركة العربية لحفظ وتصنيع الحاصلات الزراعية- مصر.
- الشركة العربية لتصنيع معدات الدواجن والماشية- الإمارات.
- الشركة العربية لتصنيع معدات الري المتطورة- سوريا.
- الشركة العربية لإنتاج الأدوية البيطرية (قيد التنفيذ)- السودان.

ب. قطاع الإنتاج النباتي:

يتكون من قطاعين هما الحبوب والخدمات الزراعية:

← قطاع الحبوب:

- الشركة العربية السودانية للزراعية بالنيل الأزرق- السودان.
- شركة نماء للاستثمار الزراعي (القابضة)(قيد التنفيذ)-السودان
- الشركة العربية لإنتاج المحاصيل - السودان.
- الشركة العربية السودانية للبذور- السودان.
- الشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي- قطر.
- الشركة المتميزة لإنتاج الخضر والمحاصيل- السودان.
- الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية- سوريا.

← قطاع الخدمات الزراعية:

- شركة المزدانة للخدمات الزراعية- السودان.
- شركة الخدمات الزراعية – (تحت التأسيس)- موريتانيا.

ت. قطاع الإنتاج الحيواني:

يتكون من قطاعين هما الألبان، اللحوم والدواجن:

← قطاع الألبان:

- شركة روابي الإمارات- الإمارات.
- الشركة العربية العراقية لإنتاج الألبان- العراق.
- شركة المرجى لتربية المواشي وتنمية الزراعة- تونس.
- الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي- السودان.

← قطاع اللحوم والدواجن:

- شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي- السودان.
- شركة الصفا للأغذية- سلطنة عمان.
- الشركة العربية التعاونية/ عسير (قيد التنفيذ)- السعودية.
- الشركة العربية لمصائد الأسماك- السعودية.
- شركة الربيان العربي (قيد التنفيذ)- السعودية.
- شركة بوبيان للأسماك- الكويت.

٢. القطاع الزراعي اللبناني

شهد قطاع الزراعة في لبنان تراجعاً نسبياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن هذا لم يبلغ مكانته في الاقتصاد الوطني إذ أنه:

- يؤمن حوالي ٦% من الدخل الوطني.
- يشغل ما بين ٢٠% و ٣٠% من العمالة.
- يمثل حوالي ١٧% من قيمة الصادرات.^٣

وتشكل الواردات الزراعية حوالي ٢٦,٣% من قيمة الواردات اللبنانية الاجمالية. كما يستورد لبنان ما يزيد عن ٨٠% من حاجاته الغذائية.^٤

^٣ إستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي: برنامج عمل ٢٠١٠-٢٠١٤"، وزارة الزراعة اللبنانية، ٢٠٠٩، ص. ٧.

^٤ المصدر السابق، ص. ٧.

تعتبر كلفة الانتاج الزراعي في لبنان الأعلى مقارنة مع الدول المجاورة ومن بين أسبابها العديدة غياب التسليف الزراعي وارتفاع الفوائد التي يتكبدها المزارع على القروض.^٥ وتعتبر النسبة المتدنية لموازنة وزارة الزراعة من الموازنة العامة من العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة الوزارة على القيام بدور فاعل في تطوير القطاع الزراعي.^٦

وتضمنت إستراتيجية نهوض القطاع الزراعي لوزارة الزراعة اللبنانية محاور عدة تعنى بتنمية القطاع، ومن بينها وضع برامج وآليات تسليف للمشاريع المتوسطة والصغيرة (المحور السابع). يتضمن المحور خاصة "توفير مصادر تمويل ميسرة ومدعومة للاستثمار في القطاع الزراعي من اجل تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض زراعية."^٧

رابعاً: الخاتمة

في مراجعة سريعة للمعطيات المقدمة، نرى أن لبنان، في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها، عليه ملاقة استحقاقاته الخارجية والداخلية على حد سواء، وبموارد مالية محدودة. وان كانت زيادة مساهمة لبنان في الهيئة المذكورة أمر جيد من حيث المبدأ، ولكن ذلك الأمر يحمل الملاحظتين التاليتين:

أولاً، حاجة القطاع الزراعي المحلي لتلك الأموال.
ثانياً، عدم استفادة لبنان من برامج وتقديمات الهيئة، اسوة ببعض الدول العربية، استناداً الى الوقائع المرفقة في هذا التقرير، والصادرة عن الهيئة.

اعداد: آري طاتيان

^٥المصدر السابق، ص. ٨.

^٦المصدر السابق، ص. ٩.

^٧المصدر السابق، ص. ٢٤، ٣٩.